مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 46
البند 3: النقاش التفاعلي مع المقرّر الخاص المعني بالحق في الغذاء
مداخلة شفهية مشتركة[1]
26 فبراير 2021
ألقتها: جوليا ماريني

## المجتمع المدني يطالب مجلس حقوق الإنسان ببحث الأسباب الجذرية لأزمة الغذاء المتصاعدة في قطاع غزة ومعالجتها

سيّدي المقرّر الخاص،

ترحب المنظمات الحقوقية المنضمة لهذه المداخلة بتقريركم، وفي الوقت ذاته نودّ لفت انتباهكم إلى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة؛ حيث أدّى الحصار الإسرائيلي غير القانوني والاحتلال العسكري ونظام الفصل العنصري لحرمان مليوني فلسطينيًا من التمتّع بحقهم في الغذاء.

قبل جائحة كوفيد–19، عانى أكثر من 68% من الفلسطينيين في غزة من انعدام الأمن الغذائي، بينما يعيش أكثر من نصف سكان غزة تحت خط الفقر. وبعد تفشي الجائحة أصبح من المنتظر تفاقم هذه الأعداد المقلقة في حد ذاتها، إذ تواصل إسرائيل تنفيذ سياساتها غير القانونية التي تصل حد مستوى العقاب الجماعي للفلسطينيين.

في شهري أغسطس وسبتمبر 2020، أثناء تطبيق إجراءات الحظر الصحي الأكثر صرامة، لم يتمكّن المزارعون الفلسطينيون في غزة –المعرّضين للخطر بالفعل بسبب القيود الإسرائيلية– من تأمين الأسمدة أو البذور، ما أضرّ بقدرتهم على زراعة الغذاء وكسب العيش.

وتساهم الهجمات الإسرائيلية المستمرّة على الصيادين والمزارعين الفلسطينيين على ما يسمى بالمناطق العازلة، من تعقيد وضع الأمن الغذائي. وتتضمن الهجمات الإسرائيلية استخدام القوة المميتة والمفرطة، وتدمير المحاصيل ومعدات الصيد والزراعة. وبدلًا من توقف الهجمات إثر تفشي الجائحة العالمية؛ تظهر وثائق مركز الميزان أنّ عام 2020 شهد زيادة في الهجمات الإسرائيلية مقارنةً بالعامين الماضيين.

في هذا السياق، ندعو المقرّر الخاص للتحقيق في هذه المسألة، ونحثّ مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء فيه على تعزيز حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في الغذاء، مع الاعتراف بالأسباب الجذرية لأزمة الغذاء المتصاعدة في قطاع غزة وفلسطين المحتلّة ومعالجتها.

شكرًا لك.

[1] مركز الميزان لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق–القانون من أجل الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التحالف الدولي للموئل، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان